إن فهم طبيعة أنشطة البنوك يقودنا إلى فهم النظام المحاسبي للبنوك وتحديد مخرجاته التي تتمثل في القوائم المالية البنكية، فهي لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي آخر أي مخرجات المخطط المحاسبي الوطني و التي لا تختلف عن مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك، وذلك لأن الغرض من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو الإبلاغ عن العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، لذلك سوف نتناول في هذا المحور الاطار النظري للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي.

تعتبر القوائم المالية للبنك إحدى أهم أدوات التسيير البنكي، حيث تعتبر مصدر المعلومة المالية التي تبنى على أساسها مختلف القرارات المالية والتسييرية.

اولا -الإطار النظري للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

عندما يعد المحاسبون القوائم المالية فإنهم يصفون ضمنها خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، التي يعتقدون بأنها تعبر بعدالة ووضوح عن أنشطتها المالية .و تعبر القوائم المالية للشركات عادة عن فترة زمنية قدرها سنة .و تتلخص عبقرية القوائم المالية في كونها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات و ألاف الصفحات التي تتكون منها الدفاتر و السجلات المحاسبية التفصيلية في صفحات معدودة .و سنستعرض في هذا العنصر خصائص و أهداف القوائم المالية.

1. تعريف القوائم المالية:

تبدو القوائم المالية متشابهة من بلد لأخر إلا أنه توجد اختلافات فيما بينها ، بسبب البيئة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية المحيطة بالنظام المحاسبي لكل بلد . فالقوائم المالية تعبر عادة عن الناتج النهائي والأساسي للنظام المحاسبي لأي مؤسسة، فهي تعبر عن نتيجة مجموعة من الإج ا رءات والمعالجات المحاسبية عن البيانات التي ترتبط بالأحداث و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لفترة معينة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة مستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

فتعرف القوائم المالية بأنها" : الوسائل التي بموجبها تنقل الى الادارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأ رباح والميزانية للوحدة الاقتصادية"

كما تعرف بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم و الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و تحتوي على بيانات و معلومات مستقاة من السجلات و الدفاتر بالمؤسسة و تهدف أساسا الى اعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها.

وتشمل القوائم المالية كل من : قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملحقات أو الإيضاحات المتممة لها، والتي تعتبر جزءا لا يجزأ منها . إضافة إلى جداول مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها.

وانطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم إستعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

2. أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات عن الميزانية للمؤسسة، و التي تكون مفيدة لغالبية المستخدمين عند اتخاذ القرارات الإقتصادية، وتتطلب تلك القرارات تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، وتقييم توقيت ودرجة التأكد المرتبطة بتوليدها، حيث يكون المستخدمون قادرون على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن الميزانية والأداء والتغيرات خلال الفترة . وفيما يلي نعرض كل نوع من هذه المعلومات:

- تقدم المعلومات عن الميزانية بصفة أساسية في الميزانية، كما تتأثر ميزانية المؤسسة بالموارد الإقتصادية التي تسيطر عليها، و هيكلها المالي و درجة سيولتها و قدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة بها.
- تفيد المعلومات عن الميزانية في التنبؤ بإحتياجات الاقتراض المستقبلية وكيفية توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية حصول المؤسسة على تمويل مستقبلا.
- تكون المعلومات عن درجة السيولة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بقدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها المالية في تاريخ استحقاقها، حيث تشير درجة سيولة المؤسسة إلى مدى وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ بعين الاعتبار التعهدات المالية خلال هذه الفترة.
- تهدف الى توضيح الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المؤسسة، و ذلك من خلال تقديم ملاحق وإيضاحات تحتوي هذه المعلومات.

3. الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة لمستخدميها، فتطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير محاسبية مناسبة يترتب عليه قوائم تعطي صو رة صادقة للمعلومات وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- التمثيل الصادق؛
- القابلية للفهم؛
- الملاءمة؛
- الأهمية النسبية؛
- الموثوقية؛
- تغليب الجوهر على الشكل ؛-
- الحياد؛
- الحيطة والحذر؛

- الشمولية؛
- القابلية للمقارنة؛
- التوقيت المناسب؛

4. المستفيدون من القوائم المالية البنكية :

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين لها، على النحو التالي:

- **المودعين والمقرضين** :يقوم المودعين بإيداع أموالهم في البنوك بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة (ودائع ادخار، ودائع توفير، ودائع لأجل)يحصلون مقابلها على فوائد ، إضافة إلى ذلك قد يقوم البنك بإصدار سندات تمثل قروضا طويلة الأجل يسدد البنك مقابلها فوائد معينة بصفة دورية.
- **المساهمين:** يعتبر المساهمين أحد أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، كما أنهم أكثر الاطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح البنك وفي الوقت نفسه أكثر الاطراف تحملا للخسائر في حالة فشل البنك.
- **الإدارة :** إن مصلحة الإدارة في الوضع المالي للبنك و ربحيته وتقدمه وتطوره متداخلة وشاملة ويتاح للإدارة مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير، ومن بينها تحليل القوائم والبيانات المالية. ويمكن جراء عملية تحليل البيانات المالية بواسطة الإدارة على أساس مستمر نظرا لمعايشتها اليومية لظروف البنك وقدرتها اللامحدودة في الاطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها، والهدف الرئيسي للإدارة من وراء التحليل المالي هو ممارسة الرقابة على أعمال المصرف والنظر إليها من نفس الزاوية التي تراها بها الأطراف الخارجية المهتمة بالمصرف.
- وتجدر الإشارة إلى أنه يقع على عاتق إدارة البنك أيضا القيام بالتحليل الأساسي للظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة والشركات داخل كل صناعة وذلك لترشيد قرارات منح الائتمان و قرارات الاستثمار في الأوراق المالية التي يقوم بها بغرض المتاجرة أو الاحتفاظ.
- **الجهات الحكومية** :تحتاج الجهات الحكومية بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية لإمكان رسم بعض السياسات على المستوى القومي ومن أهم الجهات التي تحتاج إلى معلومات عن تلك البنوك المكونة للجهازالبنكي، البنك المركزي وذلك لإمكان قيامه بدوره الاشرافي والرقابي عمى أكمل وجه.
- **مراقبو الحسابات** :يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد على مدى إظهار القوائم المالية للمصرف لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي يعدها البنك

5. حدود الاستفادة من القوائم المالية البنكية

من أهم الحدود ما يلي:

- يتم إعداد القوائم المالية وفقا لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكد معدي القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن الى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- تعد القوائم المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.
- للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة، فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع، ولأن هذا الأمر علمي، لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة، وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية عن أي فترة مالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية .
- تمتلك الإدارة قدرة التأثير على القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمشروعات.
- لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاح المشروع، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المشروع، وتمثل الإدارة والعوامل في بعض الأحيان أهم أصول المنشأة ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في مزانية المؤسسة، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لذلك يجب أن ينظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار، وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المشروع.
- يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العملية أو العلمية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة .

ثانيا. نموذج للقوائم المالية في البنوك التجارية الخاضعة في الجزائر

تعتبر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي البنكي(النظام رقم 05-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009 ، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، ، نتاجا لمعالجة العديد من المعلومات التي تتطلب أعمالا للتبسيط، الشمولية والهيكلة .تجمع هذه المعلومات، تحلل، تفسر، تلخص وتهيكل من خلال تجميع ممثل داخل القوائم المالية على شكل خانات ومجاميع حسب

مبدأ الأهمية النسبية، والموازنة بين المنافع التي يمنحها للمستعملين والتكاليف المتحملة من أجل ذلك .ولقد ألزم النظام المحاسبي البنكي الكيانات الخاضعة بإعداد ست قوائم مالية إجبارية تتمثل فيما يلي:

- الميزانية؛
- خارج الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة(تدفقات)الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للقوائم السابقة

وبهذا يكون النظام المحاسبي البنكي قد أضاف قائمة لم تكن معروفة في النظام المحاسبي المالي هي قائمة خارج الميزانية، هذه الأخيرة تعد خصوصية إضافية نظرا لأهمية العمليات التي تشتملها بالنسبة للمؤسسات المصرفية .وتضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المؤسسة المصرفية الخاضعة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية.

ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يتم نشرها .كما يجب تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بشكل واضح مثلما هو موضح في النظام المحاسبي المالي.

يلزم النظام المحاسبي المالي أيضا، عرض القوائم المالية بالعملة المحلية مع إمكانية التعبير عن المبالغ بألف وحدة نقدية .كما يجب أن توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وإذا حدث أي تغيير في طرق العرض أو التقييم مقارنة بالسنة السابقة، من الضروري تكييف مبالغ السنة السابقة لتصبح قابلة للمقارنة .وإذا لم تتوفر قابلية المقارنة(بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر) من الضروري توضيح إعادة ترتيب أو تعديلات المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في ملحق القوائم المالية.

1. الميزانية العمومية

تعرض الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم، ويجب أن تبرز بصورة منفصلة على الأقل مجموعة من الفصول عندما توجد عمليات تتعلق بها، ويمكن أن نلاحظ من خلال شكل مبسط للميزانية البنكية العمليات الرئيسية البنكية تتوزع حسب طبيعتها إلى ثلاث فئات(عمليات الخزينة وما بين البنوك، العمليات مع الزبائن وعمليات الحافظة، أما باقي بنود الميزانية فهي متشابهة مع باقي المؤسسات الاقتصادية.

1.1. موارد و استخدامات البنك التجاري

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري جانبين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات(استخدامات أموال المصرف) ، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات(مصادر أموال المصرف) .

وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك ، ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لمصرف تجاري كما في الجدول (1):

جدول رقم(01): الميزانية العمومية لمصرف تجاري

الموجودات (الاستخدامات)	المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ
1- الأرصدة النقدية الجاهزة	×××	1- الودائع	×××
- نقد في الصندوق	×××	- ودائع تحت الطلب	×××
- أرصدة لدى البنك المركزي	×××	- ودائع توفير	×××
- أرصدة لدى المصارف التجارية	×××	- ودائع لأجل	×××
- أرصدة سائلة أخرى		_حسابات جارية دائنة.	
2- محفظة الحوالات المخصومة		2 الأموال المقترضة قصيرة الأجل	
- أذونات الخزينة	×××	- الاقتراض من المصارف التجارية	
- الأوراق التجارية المخصومة	×××	- الاقتراض من البنك المركزي	
3- محفظة الأوراق المالية	×××		×××
- سندات الحكومة	×××	3- الأموال المقترضة طويلة الأجل	
- أسهم وسندات غير حكومية		- الاقتراض من سوق رأس المال	
- أوراق مالية أخرى.			
- حسابات جارية مدينة			
4- قروض وسلف مضمونة		4- رأس المال الممتلك	×××
- قروض قصيرة الأجل	×××	- رأس المال المدفوع	××
- قروض طويلة الأجل	×××	- الاحتياطيات	
- قروض وسلف غير مضمونة	×××	- الأرباح المحتجزة	
5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل	×××	5- مصادر تمويل أخرى	×××
6- العقارات والموجودات الأخرى	×××	- التأمينات المختلفة	×××
- أثاث وسيارات		- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	×××
- موجودات أخرى		- حسابات دائنة	×××
مجموع الموجودات	×××	- أية مطلوبات أخرى	
		مجموع المطلوبات	×××

موارد البنك التجاري:

عند إنشاء البنك التجاري فإن الموارد الأولى المتاحة تكون عبارة عن رأسماله المدفوع يقابله عدد من الأصول اللازمة لبدء البنك في ممارسة نشاطه ، و غالبا ما يبقى رأس المال ثابت دون تغيير، وبعد أن

يبدأ البنك بممارسة أعماله و يكتسب ثقة الزبائن تبدأ الودائع بالانسياب إليه و تأتي هذه الودائع إلى البنك من الأفراد و المؤسسات الخاصة العمومية تشكل الودائع معظم موارد البنك ، أما رأس المال فلا يشكل سوى نسبة بسيطة من مجموع تلك الموارد ، لذلك يمكن القول أن ثقة الأفراد و الجهات المختلفة بالبنك و إقبالهم على التعامل معه تشكل العامل الأساسي في استمرار البنك وتوسعه.

إضافة إلى ما سبق فإن البنك قد يحتاج إلى موارد إضافية ناتجة عن متطلبات موسمية فالبنك الذي يقوم بتقديم قروض كثيرة في فترات معينة يحتاج إلى موارد إضافية لمواجهة الطلبات المتزايدة التي ترد إليه للحصول على قروض كما أن البنك و نتيجة لظروف طارئة (أزمة اقتصادية أو نقدية ...) قد يحتاج إلى موارد إضافية بشكل مفاجئ، و يحصل البنك على مثل هذه الموارد الإضافية عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي و الاقتراض منه أو اللجوء إلى بنوك تجارية أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية ، مما سبق يمكن تقسيم موارد البنك التجاري إلى موارد ذاتية و موارد خارجية.

<u>الموارد الخارجية للبنك التجاري</u> :

إن دراسة جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري تعطينا فكرة واضحة عن العناصر التي تتشكل منها الموارد الخارجية للبنك و أيضا تظهر لنا الأهمية التي تحتلها الودائع ليس بالنسبة للموارد الخارجية و إنما بالنسبة لمجموع الموارد و يمكن تعريف الودائع على أنها " **مبالغ مالية محددة مسجلة في سجلات البنك التجاري لصالح العملاء الذين أودعوها في حساباتهم**"، و إذا أخذنا معيار الزمن لتصنيف هذه الودائع فيمكن إعطاء الأنواع التالية :

- **<u>الودائع الجارية(الحسابات الجارية)</u>** : و تمثل الأموال التي يودعها الفرد أو الهيأة الخاصة و العمومية لدى البنك التجاري بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أمر يصدره المودع للبنك، وهذه الودائع تمثل عادة المبالغ الفائضة على حاجات الأفراد و الشركات بشكل مؤقت، و يتم استخدام هذه الودائع من قبل صاحبها عن طريق (الشيك) و من هنا سميت "cheking account" و الذي يطلق على هذه الودائع و يلتزم البنك بدفع قيمة الشيك بمجرد تقديم ذلك الشيك سواء من قبل صاحب الحساب أو المستفيد منه على شرط أن يكون الرصيد مساوي على الأقل لقيمة الشيك كاملة و لا يجوز تجزئة قيمة الشيك إذا كان الرصيد لا يسمح بدفع المبلغ كاملا .[1]
- يحمي القانون التعامل بالشيك على اعتبار أنها أداة هامة من أدوات الدفع و يضع عقوبات صارمة على من يخالف ذلك حماية لمصداقية النظام المصرفي و الاقتصادي ككل ، وتتولى البنوك تحصيل قيمة الشيكات المحسوبة على بنوك أخرى لصالح المتعاملين معها عن طريق غرفة المقاصة لدى البنك المركزي.
- و بما أن هذه الودائع عرضة للسحب في أي وقت فهي ذات سيولة عالية جدا و يفترض على البنك أن يكون مستعدا في أي وقت لإجابة طلبات السحب من هته الودائع التي ترد إليه ، وهي بالتالي تقتضي احتفاظ

[1] يرفض الشيك في حالة ما إذا كان هناك شطب أو حشو في كتابة قيمة الشيك، أو إذا كان اختلاف بين الكتابة الرقمية و الحرفية ،أو وجود اعتراض على الحساب (من قبل العدالة أو مصلحة الضرائب) أو إذا كان التاريخ المكتوب في الشيك اكبر من 3 سنوات و 20 يوم.

البنك بنسبة كبيرة منها على شكل سائل لمقابلة السحب غير المشروط منها ، وهكذا فإن مقدرة البنك على دفع فوائد على تلك الإيداعات غير واردة لأن البنك عاجز على استخدام هذه الودائع في عمليات الإقراض و الاستثمار مكتفية بالمزايا العديدة التي تعود على المودعين من التعامل مع البنك بحيث لا تتعرض أموالهم للضياع أو السرقة و توفر لهم وسيلة دفع نفقاتهم دون حاجة إلى حمل الأموال أو نقلها ، ولتفادي وقوع النظام المصرفي في أزمة سيولة من جراء الإفراط أو سوء استعمال هذه الأموال في عملية الإقراض من قبل البنوك التجارية فأن البنك المركزي يفرض نسبة احتياطي إلزامي عالية جدا على هذا النوع من الودائع.

- **الودائع لأجل :** و تمثل الأموال التي يرغب الأفراد و الهيئات الخاصة و العامة إيداعها لدى البنك لمدة محددة مقدما (3 أشهر ، 6 أشهر ، سنة) على أن لا يجوز السحب منها جزئيا أو كليا قبل انقضاء الآجال المحددة ، ويلجا الأفراد إلى الإيداع الثابت لدى البنك عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره بمعرفتهم الخاصة ، مما يشجع هؤلاء على مثل هذا الإيداع استعداد البنك لان يدفع فوائد على تلك الإيداعات اكبر من الفائدة المدفوعة على أي نوع آخر من الودائع إذ أن تحديد فترة الإيداع يعطي للبنك مرونة اكبر في استثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقائها تحت تصرفها لفترة طويلة ، وذلك دون اعتبار لعنصر السيولة ماعدا ما ينص عليه القانون بالنسبة للاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي و إذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق و بين التساهل و الدفع حفاظا على علاقة جيدة مع زبائنه و زيادة في سمعته الجيدة ، و في هذه الحالة فإن البنك قد يضع المودع أمام احد البديلين :

ا/ إما أن يسحب الوديعة و يخسر الفوائد كلها.

ب/ إما أن يقترض من البنك بضمان وديعته و بسعر فائدة اكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك عن عملية الإيداع.

- هذه الإجراءات تجعل المودع يتردد كثيرا قبل سحب وديعته قبل ميعاد استحقاقها و الفوائد التي تدفع على الودائع لأجل يتوقف معدلها على :

1 – طول فترة الإيداع فكلما زادت الفترة كلما ارتفع المعدل لكن في حدود ما يسمح به البنك المركزي.

2– مبلغ الوديعة فكلما كان المبلغ كبير كلما زاد المعدل.

- **الودائع بإخطار:** و يقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد و الهيئات لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع (قد تكون هاته الفترة 3 ايام .أسبوع. 15 يوم) و لاشك أن هذا الأمر يعطي للبنك نوع من الحرية النسبية في استعمال هذه الودائع في عمليات الإقراض و الاستثمار ذلك أن عملية الإخطار المسبق تقدم للبنك الفرصة الكافية لتامين المبلغ المطلوب للسحب و ذلك في ظروف ملائمة بدلا من أن تكون مجبرة على الحصول على المبلغ المطلوب في حالة تسرع و قد يكون ذلك بتكلفة عالية جدا (كالاقتراض من البنك المركزي) و يلجا الأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما تتجمع لديهم أرصدة نقدية و لا يرغبون في إيداعها لمدة محددة لما قد ينجر عن ذلك من متاعب في حالة السحب (كحالة وديعة لأجل

) كما لا يرغبون في إيداعها في حسابات جارية لا تدفع عليها فوائد. و بالنسبة للبنك يحتفظ عادة بنسبة من السيولة لمواجهة السحب من هذه الودائع اقل مما عليه الحال بالنسبة للودائع الجارية و اكبر بالمقارنة مع الودائع لأجل، كما أن البنك يدفع فائدة عن هذه الودائع اقل من الفائدة عن الودائع لأجل.

• **ودائع التوفير**: تقوم البنوك التجارية بعملية صندوق التوفير و هذه العمليات لا تختلف في طبيعتها عن الودائع لأجل إلا من حيث الإجراءات التي يجب إتباعها في عمليات السحب و الإيداع ، و تتمتع هذه الودائع بمزايا عديدة لصالح الأفراد المودعين من اهمها السيولة العالية التي تتمتع بها إذ يمكن السحب منها في أي وقت كما أن أصحابها يحصلون على فوائد ، لكن تلجا البنوك إلى طرق في حساب الفائدة تؤدي بالأفراد إلى التزام عمليات السحب و الإيداع في تواريخ معينة حتى لا يفقدون حقهم في الأرباح المحسوبة عن الأموال المودعة، و هذا ما تتبعه فعلا البنوك التجارية الجزائرية إذ تحسب الفوائد عن ودائع التوفير لكل (15 يوم) كاملة تبدأ من أول الشهر إلى منتصف الشهر (15) و من منتصف الشهر إلى نهايته (من15-30) و أن كل عملية سحب خارج هذه التواريخ تفقد صاحب الوديعة حقه في الفوائد عن تلك الفترة للمبلغ المسحوب و أن كل عملية إيداع خارج هذه التواريخ تعتبر و كأنها عملية إيداع تخص الفترة الموالية.

الموارد الذاتية (الداخلية) للبنك التجاري :

و تتألف هذه المجموعة من **رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المحجوزة أو غير الموزعة** ، و تلعب هذه الموارد دور العازل أو الواقي الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها البنك التجاري.

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة

• **رأس المال المدفوع** : و يتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من مالكي رأس المال عند بدء تكوينه أو أية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة ، و يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يمثل الضمان الذي يعتمد عليه المودع ضد أي تغير يطرأ على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله، كما يجب عدم المغالاة في زيادة رأس المال (لان زيادة رأس المال يعني زيادة عدد الأسهم ←انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة ← إعطاء نظرة سيئة عن الشركة ، بالإضافة إلى أن البنك يكون قد تحمل أعباء إضافية لان طبيعة عمل البنك تعتمد على استعمال الأموال المودعة بالأساس كما أن صغر رأس المال يمكن البنك من توزيع عائد مجزي على المساهمين أو الشركاء ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن قانون النقد و القرض قد حدد الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للبنوك التجارية ب (100) مليون دج.

• **الأرباح المحجوزة:** وهي الأرباح الصافية المعدة للتوزيع و التي تقرر إدارة البنك بأغلبية المساهمين في الجمعية العامة عدم توزيعها لسبب أو لأخر : قد يكون تدعيم المركز المالي للبنك أو استغلال فرص استثمارية من موارد ذاتية أو تحقيق اثر محدد على سعر السهم في السوق المالي .

- **الاحتياطي القانوني**: و هو احتياطي يفرضه القانون التجاري و بنص عليه و يكون عادة نسبة معينة من رأس المال (10% من رأس المال) إذ يقتطع البنك نسبة مئوية في كل سنة من الأرباح المحققة قبل التوزيع حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للنسبة المئوية المشار إليها أعلاه و المقصود بالاحتياطي القانوني أن تستخدم هذه المبالغ للوقاية ضد أي خسارة تنتج عن عمليات البنك (و يمكن للبنك التجاري استخدام الاحتياطي القانوني في شراء آذنات الخزينة أو السندات قصيرة الأجل لان تغطيتها كاملة و مؤكدة 100% كما يمكن خصمها في أي وقت).
- **الاحتياطي الاختياري (أو الخاص)**: و يقوم البنك وفق نظامه الأساسي و بدون إلزام من قبل القانون بتكوين مثل هذه الاحتياطات بهدف تقوية مركزه المالي في مواجهة المتعاملين أو الجمهور و كذلك لمواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك و التي تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني ، وقد نجد أن الاحتياطي في بعض البنوك القديمة يتجاوز رأس المال ، و لابد من الإشارة هنا إلى انه هناك أنواع أخرى من الاحتياطيات تسمى بالاحتياطي السري لا يظهر في الميزانية بهذا الاسم و هو ينشا من جراء:

- قيام البنك تقييم أصوله كلها أو بعضها بقيمة اقل من تكلفتها أو قيمة شرائها.
- زيادة قيمة الديون المشكوك في تحصيلها و تكوين مؤن مقابل ذلك .
- تقييم الأوراق المالية بأقل من قيمتها الحقيقية و تكوين احتياطي أو مؤن خاصة بتدني قيمة الأوراق المالية.

و في الواقع الوظيفة الأساسية للموارد الذاتية هي حماية المودعين و ضمان حقوقهم في حال انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده حيث من المعلوم أن المساهمين لا يمكن لهم الحصول على أي شيء من أصول البنك عند التصفية حتى يستوفي أصحاب الودائع و الدائنون حقوقهم كاملة، و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنه كلما ارتفعت نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الخارجية كلما أنخفض (تناقص) الخطر الذي يتعرض له المودع و خاصة في فترة الأزمات المالية ، و لذلك فإن المحافظة على استقرار المركز المالي للبنك و سلامته أو ما يسمى **بيسار البنك** يقتضي على الأقل أن تتعادل القيمة الفعلية للأصول التي يملكها البنك مع قيمة الالتزامات اتجاه الغير، و كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما كان ذلك يعني درجة عالية من السلامة و الأمان و العكس صحيح ، لكن البنوك التجارية التابعة للدولة (أو قطاع عام) فإن وظيفة الموارد الذاتية في ضمان حقوق المودعين تفقد أهميتها عند تعرض البنك للخطر لان الدولة في هذه الحالة هي التي تتكفل بضمان حقوق المودعين في كافة الظروف.

- **الأموال المقترضة :**

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف في هذا الصدد هي : سوق رأس المال والمصارف التجارية الأخرى والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى .

أ- الاقتراض من سوق رأس المال :

يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ، وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة ، وقد تأخذ هذه القروض إحدى الصورتين الأولى سندات طويلة الأجل ، قد تكون من النوع الذي لا يحتاج اصداره إلى ترخيص ، أو من النوع الذي يحتاج اصداره إلى ترخيص من قبل البنك المركزي، أما الصورة الثانية فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين كشركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والمصارف التجارية ، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق.

ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يضل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه ، فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت بما يعني انخفاض تكلفة ادارتها وعلى الرغم من هذه المزايا ، فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها ، إنها قد لا تمثل مصدرا خصبا لاحتياطيات المصارف، إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة، كما قد تضع التشريعات المالية حدا أقصى لها .

ب- الاقتراض من المصارف التجارية :

يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الأجل ، ويأخذ هذا الاقتراض صورا من أهمها : اقتراض الاحتياطي الفائض ، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء ، حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف ، آخر على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما. وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب.

جـ – الاقتراض من البنك المركزي :

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل ايضا، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية، إلا إن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه ، بل وقد ذهب البنك المركزي في هذا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض، وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز الاحتياطي، ومواجهة الطوارئ ، ومواجهة الاحتياطيات الموسمية .

- **مصادر تمويل أخرى :**

أ – التأمينات المختلفة : هي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية

ب – أرصدة وصكوك مستحقة الدفع :يتميز هذا المصدر إضافة إلى إنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال .

2. 2.استخدامات البنك التجاري

يقصد بالموجودات (الأصول) بأنها الأموال التي يتم بها أو في ضوءها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة ، التي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة ومن حيث تحقيق الأرباح ، ولما كان لكلا الناحيتين (السيولة وجني الأرباح) أهميتها بالنسبة للمصارف التجارية ، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحا زهيدا ،كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها . وفيما يأتي دراسة مختصرة لمختلف الأصول المدرجة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري .

إن دراسة جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري تمكننا من التعرف على الاستخدامات التي يستعمل البنك التجاري فيها موارده، و لاشك إن البنوك التجارية لا تتبع أسلوبا واحدا في توجيه مواردها النقدية نحو مختلف الاستخدامات الممكنة و المتاحة حيث يتفاعل الواقع الاقتصادي و القانوني في التأثير على توزيع تلك الموارد من قبل البنك، وهناك العديد من العوامل التي من شانها التحكم في طبيعة وحجم استخدامات البنك التجاري من بينها :

1- اختلاف النظام السياسي و الاقتصادي و درجة التقدم في كافة المجالات .

2- درجة الوعي المصرفي و دور البنك في الحياة الاقتصادية.

3- اختلاف إمكانية كل بنك و اختلاف ظروفه و مركزه.

4- اختلاف الظروف الاقتصادية خلال السنة الواحدة و من سنة لأخرى.

5- نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع.

6- مدى تخصص البنك التجاري.

7- قد يكون للبنك المركزي سلطات واسعة في التأثير على كيفية توزيع البنك التجاري لموارده على مختلف الاستخدامات و ذلك عن طريق:

ا/ تحديد نسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع.

ب/ تعيين نوع و نسبة الأموال السائلة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها.

ج/ تحديد الحد الأقصى للقروض بالنسبة لنوع معين.

د/ تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة الدائنة و المدينة (سعر الفائدة الدائنة و هو الذي يأخذه عن عملية الإقراض من خلاله يتحكم في الاستخدامات، و سعر الفائدة المدينة هو الذي يدفعه عن الإيداع و من خلاله يتحكم في حجم الودائع).

هـ/ تحديد النسبة الواجب مراعاتها بين قيمة القرض و الضمان.

و يمكن القول إن البنك التجاري يعتمد في توزيع موارده على أصول ذات درجات مختلفة من السيولة و ذلك بقصد التوفيق بين اعتباري السيولة و الربحية، و انطلاقا من هذا المبدأ يمكن التفرقة بين ثلاث فئات من الاستخدامات:[2]

الفئـة (1): تحتفظ البنوك بجزء من أموالها على شكل نقد جاهز في خزائنها أو في حساباتها لدى البنك المركزي كاحتياطي لمواجهة حركات السحب من الودائع، و تتميز الأرصدة النقدية هذه بالسيولة المطلقة لكنها لا تعطي للبنك التجاري أي دخل يذكر. يعتمد مقدار ما تحتفظ به هذه البنوك من نقد جاهز على العناصر التالية:

- معدل الاحتياطي النقدي الإجباري الذي يفرضه القانون و هو عبارة عن الحد الأدنى لما يكون على البنك التجاري أن يحتفظ به في شكل سائل لدى البنك المركزي.
- حركة الودائع، إذ يزيد البنك من مقدار السيولة في خزائنه عندما يتوقع سحب كثيف للودائع كما هو الحال في الأعياد و المواسم الدينية.
- وضع الدولة الاقتصادي و السياسي، فكلما زاد الأمن و الاستقرار و ازدهرت الحركة الاقتصادية كلما انخفضت حاجة البنك إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة و العكس صحيح.
- سهولة و صعوبة حصول البنك على السيولة من مصادر أخرى.
- الثقة العامة في البنك.
- توفر سوق مالي نشيط و فعال(و هو السوق الذي يكون فيه معدل دوران السهم عالي جدا و الأسعار تعكس القيمة الحقيقية للجهة المصدرة للورقة المالية، و هو السوق الذي تكون فيه عملية حمل الأسهم و السندات كبيرة) يزيد أو يخفض من حاجة البنك التجاري للسيولة.

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة، وتتألف من جزئين رئيسيين: الجزء الأول، كمية النقود الحاضرة، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) يتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة، ويمثل الجزء الثاني منها الأرصدة النقدية الدائنة، التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول .

إضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة أيضا، إن

---

[2] عبد الحق بوعتروس ، "**الوجيز في البنوك التجارية :عمليات، تقنيات وتطبيقات**"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 ، ص: 10-11

جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة ، التي يحتفظ بها المصرف التجاري ، تتمتع بأقصى درجات السيولة ، غير إنها لا تدر عليه دخلا ، ولهذا تحاول المصارف أن تقلل من مقدارها في الحالات الاعتيادية إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية.

الفئـة (2): و تشكل هذه الفئة خط الدفاع الثاني بالنسبة لسيولة البنك و هي بالتالي تسمى في بعض الأحيان بالاحتياطي النقدي الثانوي، و من بين عناصر الاستخدامات التي تشكل هذه الفئة مايلي:

- **أذونات الخزينة :**

هي عبارة عن سندات قصيرة الأجل تصدر عن الخزينة العامة، تتعهد فيها بتسديد قيمتها بعد فترة قصيرة الأجل (لا تتجاوز 3 أشهر) و رغم ضآلة ما تذره من فوائد فان البنوك التجارية تقبل على اقتناء كمية كبيرة من هذه السندات نظرا لسيولتها المرتفعة الناجمة عن:

*قصر أجلها.

* إمكانية خصمها لدى البنك المركزي بسهولة و الحصول على قيمتها أو تحويلها إلى البنك المركزي و الاقتراض مقابلها.

و تحتفظ البنوك التجارية بجزء كبير من احتياطها الإجباري بشكل أذونات خاصة إذا كانت تعليمات البنك المركزي تسمح بذلك.

- **الكمبيالات المخصومة(الأوراق التجارية المخصومة):**

و هي عبارة عن الأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بخصمها لعملائها، و عملية الخصم في حد ذاتها ليست إلا عملية إقراض قصير الأجل،وتعني بالنسبة للبنك التجاري شراء قيمة الورقة التجارية مقابل نقد جاهز يدفعه البنك للبائع، ومن الطبيعي أن تكون القيمة الحالية التي يدفعها البنك لحامل الورقة عند خصمها أقل من قيمتها الاسمية، و هذا الفرق بين القمتين المذكورتين يسمى بـ Agios و يمثل جزاء الانتظار أو التخلي عن السيولة و في جوهره فهو عبارة عن فائدة المبلغ الذي يتخلى عنه البنك لبائع الورقة التجارية خلال المدة الممتدة من تاريخ الشراء (الخصم) و تاريخ استحقاقها و ترجع سيولة الورقة المخصومة إلى قصر أجلها و إمكانية إعادة خصمها لدى البنك المركزي، و غالبا ما تشكل عملية الخصم نسبة كبيرة من استخدامات المصارف، و لدا فإنها تعتبر شكل أساسي من أشكال توظيفات البنك، و غالبا ما تضع البنوك التجارية نصب عينها تنمية عملية الخصم و تشجيعها خاصة إذا كانت الأوراق المخصومة قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي. يعتمد حجم الاستخدامات على العوامل التالية:

1. معدل اعادة الخصم لدى البنك المركزي و الفرق بينه و بين معدل الخصم[3]
2. درجة الوعي المصرفي و الأعراف التجارية من حيث مدى استعمال الأوراق التجارية.

[3] عملية الخصم تتم وفق طريقتين إما خصم الورقة بموجب توقيع عادي، أو الخصم بضمان و هو عبارة عن خصم الورقة التجارية لكن مقابل حصول البنك على ضمانات معينة تستعمل في حالة عدم التأكد من ملاءة صاحب الورقة أو موقعها.

3. انتشار عادات البيع بالأجل و التقسيط.
4. مدى وجود أو عدم وجود بدائل مغرية.

- **القروض و السلف:**

وهي عبارة عن ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري و الصناعي و ذلك لتغطية احتياجات الأفراد و المؤسسات الر رأس المال العامل، حيث من المعروف أن أي مؤسسة أو فرد خلال ممارسته لنشاطه التجاري أو الصناعي أو الخدمي قد يحتاج إلى موارد خارجية تفوق موارده الذاتية فيلجا إلى البنك للحصول على ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المتاحة ذاتيا و يكون هذا الائتمان بطبيعته قصير الأجل لأنه يتحدد عادة بدورة رأس المال العامل (سنة واحدة)، و يتم تسديده بعد بيع البضاعة أو المنتوج و القروض يمكن تصنيفها حسب الضمان إلى قروض على المكشوف(قروض غير مضمونة) و قروض مضمونة و الضمانات في هذه الحالة قد تكون ضمانات منقولة(الأوراق المالية) أو عقارية . و البنوك التجارية لا تتحمس لضمان بغير المنقولات لأنها تعاني من طول و تعقد إجراءات البيع و احتمال الدخول في منازعات طويلة تفوت على البنك فائدة إعادة استعمال تلك الأموال بالإضافة إلى احتمال عدم استرجاعها بالكامل، أما فيما يخص القروض بضمان شخصي أو على المكشوف فهي قروض لا تستند إلى ضمان حقيقي بل إلى ملاءة المقترض المعروفة لدى البنك إلا انه من المستحسن إلا تقدم إدارة البنك الواعية على منح القروض على المكشوف في كل الظروف لما يرتبط بها من مخاطر على سلامة البنك التجاري.أما القروض بضمان فتأخذ عدة أشكال:

1. **قروض بضمان بضاعة:** تقديم بضاعة مقابل الحصول على قرض شرط أن تكون غير قابلة للتلف، سهلة التخزين، مستقرة الأسعار، متجانسة، سهولة بيعها بدون خسائر.
2. **قروض بضمان أوراق مالية:** أي أن يطلب البنك من المقترض إيداع أوراق مالية و يحدد لهذه الأوراق المالية قيمة تسليفية بحسب قوة الجهة المصدرة لها و سهولة تداولها في السوق المالي، أما الأوراق الحكومية فتتمتع بقوة تسليفية أكبر بكثير من الأوراق الأخرى.
3. **قروض بضمان أوراق تجارية:** أي أن يقترح البنك على المتعامل قروض مقابل تقديم أوراق تجارية كضمان، و تكون هذه الأوراق التجارية عادة مظهرة لدى لصالح البنك ، و هنا يراعي البنك أن تكون مسحوبة على أشخاص ذوي سمعة مالية جيدة، و تتوافر فيها الشروط المطلوبة من قبل البنك المركزي.
4. **قروض بضمان رواتب و أجور:** فتكون القروض مقابل اقتطاعات دورية من مرتبات الشخص المقترض، هذا و قد تلجا البنوك إلى أخذ توقيع الموظف على كمبيالات تبلغ قيمة الواحدة منها قيمة القسط المستحق و تستحق تلك الكمبيالة بتاريخ استحقاق القسط نفسه.
5. **قروض مقابل ذهب:** أي منح قرض لأشخاص مقابل ذهب أو مصوغات و هو نوع من الإقراض الشعبي البسيط.

6. **الشيكات و السحوبات برسم القبض:** يعتبر من البنود الهامة لتوظيفات البك لأمواله، فعندما يسلم شخص ما لبنكه شيكات مسحوبة على مصرف آخر فان بعض البنوك تمنح لهذا المودع تسهيلات بان تسجل قيمة الشيك في حسابه الجاري و تضع تلك القيمة تحت تصرفه فورا قبل تحصيل قيمة الشيك من خلال عملية المقاصة.

الفئة (3): يستثمر البنك في هذه الفئة بهدف تحقيق الربح أولا و يكون لعامل السيولة الاعتبار الثاني، و تشمل هذه الفئة القروض و الاستثمارات طويلة الأجل و خاصة الصناعية منها، و لا شك أن للاستثمارات و القروض الطويلة الأجل مخاطر كثيرة و قد يؤدي استثمار البنك لجانب كبير من موارده فيها إلى ارتباط مركزه المالي بالمركز المالي للشركات أو المؤسسات المقترضة، و قد يقتضي ضمان يسار البنك عدم التورط كثيرا في منح القروض الصناعية طويلة الأجل نظرا للمخاطر التي قد يتعرض لها هذا النوع من الأصول في أوقات الأزمات المالية، كما يدخل ضمن هذه الفئة السندات الحكومية طويلة الأجل إذ قد تقبل البنوك التجارية على استثمار جزء كبير من مواردها في هذا النوع للمزايا الكبيرة له، و السياسات التي قد يتبعها البنك المركزي لتشجيع البنوك على اقتنائها.

3. الميزانية وفق النظام المحاسبي الجزائري:

يقوم النظام المحاسبي المالي بتحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات والتي تتكون من الميزانية، خارج الميزانية جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة جدول تغير الأموال الخاصة، و الملاحق.

الأصول والخصوم نذكرها فيما يلي:

الأصول : تتضمن الأصول العناصر التالية:

- **الصندوق:** ويشمل الصندوق الذي يحتوي على الأوراق و القطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعر قانوني وكذا الشيكات السياحية؛
- الموجودات لدى البنك المركزي والخزينة العمومية؛
- الموجودات لدى مركز الصكوك البريدية لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة التي يمكن سحبها في أي وقت أو التي تستلزم مهلة أو إشعار مسبق مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد. تدرج المستحقات الأخرى على هذه المؤسسات ضمن البند4
- **الأصول – مالية مملوكة لغرض التعامل:** وتشمل الأصول المالية المكتسبة من طرف البنوك لغرض تحقيق ربح في رأس المال قصير الآجل وذلك بإعادة بيعها في إظهار أنشطة السوق.
- **أصول - مالية جاهزة للبيع :** يشمل هذا الحساب على الأصول المالية التي لا تدرج في الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل والمملوكة حتى تاريخ الاستحقاق وقروض وحسابات دائنة على الهيئات و الزبائن والمساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات ، أي يشمل هذا البند الأصول المالية التي لا تدرج ضمن 2، 4، 6، 5، و 11 .

- **قروض ـ وحسابات دائنة على الهيئات المالية :** وهي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعره في سوق نشيطة ويشمل أيضا المستحقات التابعة على الم ؤسسات المالية المحازة بموجب العمليات المصرفية.
- **قروض – وحسابات دائنة على الزبائن:** هي مجموع السلفات والحقوق المحازة بموجب العمليات المصرفية على الزبائن من غير المؤسسات المالية وكذا الحقوق المحازة على الزبائن، من غير الهيئات المالية من جراء عمليات الإ يجار والتمويل.
- **أصول – مالية مملوكة حتى الاستحقاق:** وهي الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أو قابلة للتحديد وذات استحقاق محدد التي تنويها الم ؤسسة المالية، ونستطيع الحفاظ عليها حتى آجال استحقاقها.
- **الضرائب – المؤجلة – أصول :** يسجل فيه مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة.
- **أصول – أخرى:** ويشمل هذا الأصل خاصة على المخزونات والحقوق على الغير التي تظهر في بنود الأصول الأخرى، باستثناء حسابات التسوية كما يتضمن أيضا رأس المال المكتسب الغير مطلوب أو الغير مسدد رغم طلبه من رأس المال المكتسب.

الجدول رقم 02: نموذج ميزانية البنك في الجزائر

أولا: الأصول (بآلاف دج)

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية – أصول			
8	الضرائب المؤجلة – أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

ثانيا: الخصوم (بآلاف دج)

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية – خصوم			
6	الضرائب المؤجلة – خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمار			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)			
19	نتيجة السنة المالية (+/-)			

المصدر : نظام رقم 05 – 09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009 ، العدد 76 ، ص: 18

الخصوم : تتضمن الخصوم العناصر التالية:

- **البنك – المركزي** : يشمل الديون اتجاه البنك المركزي لبلد إقامة البنوك ورؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات

التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز راس المال الصادر والاحتياطات.

- النتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم الغير جارية التي تتضمن الفائدة.
- موردون ودائنون أخرون.
- خصوم الضريبة.
- أرصدة الأعباء والخصوم المماثلة.

- خزينة الأموال السلبية.
- مبالغ للدفع والاستلام.
- عدد الأسهم المرخصة الصادرة غير المحررة كليا.
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- خصوم أخرى اتجاه الغير والتي تدرج في حسابات أخرى من الخصوم باستثناء حسابات التسوية.

- **مؤونة – لتغطية المخاطر والأعباء :** تشمل المؤونات المخصصة لتغطية تلك الخصائص التي يحتمل وقوعها، بسبب نشوء حوادث والتي يكون تقييمها وتحقيقها غير مؤكدين.
- **إعانات – التجهيز واعانات أخرى للاستثمارات :** ويشمل الإعانات لفائدة البنوك لغرض حيازة ممتلكات معينة

أو إنشائها.

- **أموال – لتغطية المخاطر المصرفية العامة :** ويشمل المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة عندما يستلزم الحذر ذلك للنظر للمخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي.
- **الديون – التابعة :** تشتمل على الأموال المتأتية من إصدار الأوراق النقدية أو الاقتراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها في حالة التسويق.
- **راس المال :** وهو راس المال الاجتماعي للمؤسسة المصرفية.
- **الاحتياطات :** هي اقتطاعات من الأرباح السنوية المالية السابقة.
- **فارق التقييم :** يسجل فيه رصيد الأرباح والخسائر الغير مقيدة في النتيجة.

4. **وثيقة خارج الميزانية:** هي حسابات لم تدرج في الميزانية عن قصد خارج في الميزانية عن قصد وفي تعريف آخر هي تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلا لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

1.4. أهمية بنود خارج الميزانية

تكمن أهمية بنود خارج الميزانية فيما يلي:

1. تعتبر أحد المصادر الرئيسية للدخل وذلك من العمولات المأخوذة وكذلك زيادة الموارد بالهوامش المخصصة من العملاء
2. التمويل الخارجي
3. التأمين النقدي للعملاء
4. يتقاضى عمولة من عملة تتناسب مع قيمة الالتزام وأجله ونوع العملة المطلوبة لتقديم الالتزام عنها
5. خدمة عملائه الذين تربطهم به علاقات مصرفية أخرى أكثر ربحا للبنك

الجدول رقم 03: بنية خارج الميزانية

رح	المدين	رح	الدائن
901	التزامات تمويل ممنوحة للمؤسسات	902	التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات
903	التزامات تمويل ممنوحة للعملاء		
911	إلتزامات ضمان لأمر المؤسسات المالية	912	إلتزامات ضمان مستلمة من المؤسسات المالية
913	إلتزامات ضمان لأمر العملاء	914	إلتزامات ضمان مستلمة من العملاء
921	أوراق مالية ممنوحة	922	أوراق مالية مستلمة
931	عمليات بالعملة الصعبة ممنوحة	932	عمليات بالعملة الصعبة مستلمة
961	إلتزامات أخرى ممنوحة	962	إلتزامات أخرى مستلمة

المصدر : نظام رقم 05 – 09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ، مرجع سبق ذكره ، ص23

حسابات خارج الميزانية :

ح 90/إلتزامات التمويل ويتفرع إلى :

- ح901/ إلتزامات التمويل الممنوحة للمؤسسات المالية
- ح 902/إلزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية
- ح 903/إلزامات تمويل ممنوحة للعملاء.

ح 91/إلتزامات الضمان ويتفرع إلى :

- ح 911/إلتزامات ضمان لأمر المؤسسات المالية
- ح 912/إلتزامات ضمان مستلمة من المؤسسات المالية.
- ح 913/إلتزامات ضمان لأمر العملاء.
- ح 914/إلتزامات ضمان مستلمة لأمر العملاء.

ح 92/إلتزامات على الأوراق المالية ويتفرع إلى:

- ح 921/أوراق مالية مفتوحة.
- ح 922/أوراق مالية مستلمة.

ح 93/عمليات بالعملة الصعبة ويتفرع إلى :

- ح 931/إلتزامات بالعملة الصعبة ممنوحة.
- ح 932/إلتزامات بالعملة الصعبة مستلمة.

ح 94/حسابات تسوية للعملة الصعبة ممنوحة.

- ح 941/إلتزامات تسوية للعملة الصعبة ممنوحة.

- ح 942/إلتزامات تسوية للعملة الصعبة مستلمة.

ح 96/إلتزامات أخرى ويتفرع إلى:

- ح 961 /إلتزامات أخرى ممنوحة.
- ح 962/إلتزامات أخرى مستلمة.

ح98/ إلتزامات مشكوك في تحصيلها

تعتبر هذه المجموعة أحد الفروق الفاصلة بين المحاسبة العامة ومحاسبة البنوك لما قد ينتج من التزامات الأطراف المختلفة، وفيما يلي شكل خارج الميزانية

الحسابات ح 941/إلتزامات تسوية للعملة الصعبة ممنوحة،

ح 942/إلتزامات تسوية للعملة الصعبة مستلمة،

وحسابات 98/إلتزامات مشكوك في تحصيليها لا تظهر ضمن خارج الميزانية على اعتبار أنها حسابات وسيطة.

1. **معيار تصنيف إلتزامات خارج الميزانية:**

إن المخطط المحاسبي لسنة 1992وضع تصنيف خاص للإلتزامات وتتمثل في إلتزامات التمويل، إلتزامات الضمان، الاعتمادات المستندية، إلتزامات على الأوراق المالية، إلتزامات على العملة الصعبة، إلتزامات على الوسائل المالية لأجل الالتزامات المختلفة والالتزامات المشكوك في تحصيليها .

إلتزامات التمويل، الضمان، الاعتمادات المستندية، وعلى الأوراق المالية هي التي تظهر فقط في خارج الميزانية المصدرة، هذه الأخيرة مقسمة إلى إلتزامات ممنوحة وأخرى مستلمة.

- **التزامات التمويل**

هي عبارة عن عهود بتمويل من الخزينة ولها شرط يرتبط بطبيعة المستفيد سواء كان المستفيد بنك أو أحد العملاء لكل سحب، العميل سوف يخفض من إجمالي المبلغ المتفق عليه وبالطبع يعتبر ضمن الاستخدامات، والذي من المفروض أن يسجل في الميزانية.

من بين إلتزامات التمويل اتفاقيات إعادة التمويل، إلتزامات نشاط تمويلي معين، فتح قروض مؤكدة، ضمان عقاري لإتمام التمويل، اعتماد مستندي.

- **التزامات الضمان :**

حسب المخطط المحاسبي البنكي لسنة 1992 إلتزامات الضمان تتمثل لاسيما في الكفالات والضمانات الاحتياطية، فيما يخص العمليات التي تتم في البنك الضامن لصالح أحد الأطراف المستفيد، المضمون بأمر من عميل أو بنك مقدم الأمر و تحمل الإلتزام ينصب على مانح الأمر وبالتالي ما يمكن ملاحظته في هذا الحساب هو وجود ثلاثة أطراف وهم مانح الأمر، الضامن والمستفيد.

إن الضمانات الأساسية يمكن حصرها ضمن الكفالة العقارية، الكفالة الإدارية والضريبية، ضمانات مالية، ضمان تعويض، القروض من طرف بنوك أخرى، كفالة بسندات، بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

- **إلتزامات على الأوراق المالية:**

إن بنود الالتزامات على الأوراق تسجل فيها مبلغ المعاملات المرتبطة بالأوراق المالية، في تاريخ العملية وبالقيمة المنفدة.

في تاريخ العملية المعاملات تسجل في خرج الميزانية وتتبع بطبيعة الأوراق المالية، الممنوحة أو المستلمة، ومن بين الالتزامات على الأوراق المالية المساهمات في الإصدار، بيع وشراء بمكافأة، وعمليات أخرى مثل التنازل على الأوراق المالية.

إن بنود خارج الميزانية تثبت من خلال جرد الأوراق المالية كل على حدى.

- **إلتزامات مرتبطة بالعملة الصعبة:**

إن العمليات على العملة الصعبة تسجل في خارج الميزانية، قبل تاريخ التنفيذ، وبصفة عامة أثناء مدة الاتفاق بين تاريخ العملية وتاريخ القيمة المستقبلية، نلاحظ ضمن هذا البند الحسابات الآتية نشاط متعلق بالمعاملات لأجل، حسابات التسوية للعملة الصعبة خارج الميزانية، بمقابل ربح أو خسارة متأتية من خارج الميزانية، مجموع الفوائد دفعت أو استلمت بالعملة الصعبة المغطاة.

وكملاحظة أن مجموع المبادلات في إطار عقد التغطية المالي بالعملة الصعبة، يظهر ضمن عمليات الصرف لأجل، والأهم من استعمال الحسابات هذه هو التغيرات التي تطرأ على قيمة العملات المتعامل بها.

- **إلتزامات على الوسائل المالية لأجل:**

هذه الالتزامات مرتبطة بقيم عقود الوسائل لأجل، وأخرى على وسائل متعلقة بالعمليات الشرطية، وتظهر خاصة في معاملات سوق رأس المال، بحيث نجد ضمن هذه الالتزامات، عمليات على الوسائل المالية، كتثبيت معدل الفائدة، عمليات مرتبطة بعمليات لأجل، كتثبيت سعر الصرف، المعاملات المنفذة في اطار المضاربة، وترتبط خاصة بالتعامل في الأوراق المالية.

- **التزامات أخرى :** وتتلخص في التزامات قرض الإيجار، التزامات التعاقد

5. قائمة الدخل:

يتضمن هذا الجدول الأرباح أو الخسائر المحققة من طرف المؤسسات البنكية ويشتمل على العناصر التالية:

1.5. الايرادات:

تتضمن إيرادات البنك التجاري بنودا مختلفة تعكس الإيرادات الناتجة عن أنشطة البنك المختلفة، وهي:

أ –الفوائد الدائنة

وتعد أهم عنصر من عناصر إيرادات البنك التجاري، وهي الفوائد المستحقة للبنك عن التسهيلات الائتمانية بأشكالها كافة، و تشمل الفوائد على أنواع السلف والقروض والحساب الجاري مدين (السحب على المكشوف)، والفوائد على الكمبيالات المخصومة كافة وعادة ما يقوم البنك باحتساب هذه الفوائد شهريا، ويحملها على حساب التسهيلات المختلفة، تمهيدا لتحميلها إلى حساب الفوائد والخسائر، لتظهر ضمن بند إيرادات.

ب – إيرادات أوراق مالية

وهي إيرادات الناتجة عن الاستثمار في أوراق مالية كالأسهم والسندات وأذونات الخزينة، وتتكون من:

- أرباح الأسهم: وتمثل حصة البنك من الأرباح عن مساهمته في شركات أخرى.
- أرباح ناتجة عن بيع هذه الاوراق المالية: وتمثل الفرق بين سعر شرائها وسعر بيعها.
- فوائد على أذونات الخزينة والسندات التي يمتلكها.

ج –العمولات المقبوضة

وتشمل العمولات كافة التي يتقاضاها البنك علن الخدمات المالية الأخرى مثل:

–عمولة فتح اعتمادات مستندية وتعديلها.

–عمولة إصدار خطابات الضمان.

–عمولة تحصيل الكمبيالات.

–عمولة بيع أوراق مالية وشرائها.

–عمولة تحصيل عائدات أوراق المالية للعملاء (أرباح الأسهم وفوائد السندات)

–عمولات أخرى.

د –إيرادات أخرى

وتشمل:

–أجور تأجير الخزائن الحديدية.

–إيراد بيع عملة أجنبية وشرائها وتظهر تحت بند فرق عملة

–غيرها من الإيرادات.

2.5. عناصر المصروفات

وتشمل جميع النفقات التي أنفقها البنك في سبيل الحصول على إي ا رداته، وتمثل:

–**الفوائد المدينة** : وهي الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع المختلفة.

–**المصاريف الإدارية** وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت ومخصصات تر ك الخدمة.

-**المصاريف العمومية**: تمثل القرطاسية ومصاريف الكهرباء والغاز والمياه والهاتف والإيجارات وغير ذلك

- **النواتج :** وسجل هذا الحساب وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.
- **الأعباء :** يسجل هذا الحساب وفي الظروف الاستثنائية العناصر الغير عادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية الغير متوقعة.
- **ناتج قبل الضريبة :** يساوي هذا الحساب الفارق بين ناتج الاستغلال وحساب الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية الأخرى والعناصر الغير عادية (أعباء ونواتج.)

- **ضرائب على النتائج وما يماثلها :** يشمل هذا الحساب العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح.
- **الناتج الصافي للسنة المالية :**يسجل هذا الحساب الربح أو الخسارة للسنة المالية.

الجدول رقم 04 : عناصر المصروفات و الايرادات

السنة الحالية	السنة السابقة	المصروفات	السنة الحالية	السنة السابقة	الإيرادات
		الفوائد المدينة على: ودائع لأجل ودائع التوفير الودائع الأخرى ودائع البنوك القروض إعادة الخصم			الفوائد الدائنة على: حساب جاري مدين السلف والقروض الودائع لدى البنوك الكمبيالات المخصومة فوائد اخرى
		العمولات المدفوعة على: الكمبيالات الحوالات الشيكات الاعتمادات المستندية عمولات أخرى			العمولات المقبوضة على: الاعتمادات الكفالات الحوالات فتح الحسابات عمولات أخرى
		خسائر بيع الأوراق المالية			عوائد بيع الأوراق المالية
		فرق العملة (خسائر بيع عملات أجنبية)			فرق العملة (أرباح بيع عملات أجنبية)
		المصاريف الإدارية: الرواتب والأجور المكافآت والعلاوات مصاريف السفر والتنقل التدريب والتطوير المصاريف الطبية ملابس المراسلين			إيرادات أخرى: إيجارات تأجير خزائن حديدية إيرادات غير عادية إيرادات أخرى
		المصاريف العمومية: الإيجارات الكهرباء، والماء، والهاتف الصيانة التنظيف القرطاسية أتعاب مدقق الحسابات المصاريف القضائية مصاريف أخرى			
		الاهتلاكات: المباني السيارات التجهيزات الأثاث غيرها			
		المخصصات: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مخصص مكافآت ترك الخدمة للموظفين مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية			
		صافي الربح			صافي الخسائر
		مجموع المصروفات			مجموع الإيرادات

الجدول رقم 05 : نموذج حساب النتائج

الوحدة ألاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة			
2	- فوائد وأعباء مماثلة			
3	+ عمولات (نواتج)			
4	- عمولات (أعباء)			
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع			
7	**+ نواتج النشاطات الأخرى**			
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	- أعباء استغلال عامة			
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد			
14	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
18	- العناصر غير العادية (اعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: نظام رقم 09-05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة في 29 ديسمبر 2009.

البند 1: فوائد ونواتج مماثلة

يشتمل هذا البند على الفوائد والنواتج المماثلة، بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد، يدرج في هذا البند:

1.5.1.1. الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المتاحة للبيع.

1.5.1.2. الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على المؤسسات المالية.

1.5.1.3. الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على الزبائن.

1.5.1.4. الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق.

1.5.1.5. النواتج على عملية الإيجار – التمويل التي لها صبغة فائدة.

البند 2: فوائد وأعباء مماثلة

يشتمل هذا البند على الفوائد والأعباء المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد، يدرج في هذا البند:

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للديون تجاه الهيئات المالية.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للديون تجاه الزبائن.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على الديون الممثلة بورقة مالية.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على الديون التابعة.
- الأعباء على عمليات الإيجار–التمويل التي لها صبغة فائدة.

البند 3: عمولات (نواتج)

يحتوي هذا البند على نواتج الاستغلال المصرفي المفوترة في شكل عمولات تطابق عائد الخدمات المقدمة للغير، باستثناء الإيرادات المدرجة في البند 1 من حساب النتائج.

البند 4: عمولات (أعباء)

يشتمل هذا البند على عمولات الاستغلال المصرفي في شكل عمولات يكون منشأها استعمال الخدمات المقدمة من قبل الغير، باستثناء المصاريف المدرجة في البند 2 من حساب النتائج.

البند 5: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة يشتمل هذا البند:

- الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل،
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل،
- فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.

البند 6: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع

يشتمل هذا البند على:

- الحصص والعائدات الأخرى الناجمة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع،
- فوائض ونواقص القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع،
- خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير.
-

البند 7: نواتج النشاطات الأخرى

يشتمل هذا البند على مجموع نواتج الاستغلال البنكي، باستثناء تلك المسجلة في البنود 1، 3،5 و 6 كما يتضمن الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة عن المشاركات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.

البند 8: أعباء النشاطات الأخرى

يشتمل هذا البند على مجموع أعباء الاستغلال البنكي، باستثناء تلك المسجلة في البنود 2، 4، 5 و 6

البند 9: الناتج البنكي الصافي

يساوي هذا البند الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة في البنود من 1 إلى 8

البند 10 : أعباء استغلال عامة

يشتمل هذا البند خصوصا على الخدمات، أعباء المستخدمين، الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة، الأعباء الأخرى.

البند 11 : مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية

يغطي هذا البند مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالنسبة للمؤسسة الخاضعة.

البند : 12 الناتج الإجمالي للاستغلال

يساوي هذا البند الفرق بين الناتج البنكي الصافي والبندين 10 و11

البند : 13 مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد

يشتمل هذا البند خصوصا على:

- المخصصات على خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية، بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها،
- مخصصات المؤونات على الأموال الخاصة لمخاطر المصرفية العامة،
- مخصصات المؤونات على المخاطر والأعباء رتبطة بخطر الجهة المقابلة،
- خسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد.

تصنف مخصصات المؤونات الأخرى في البنود الملحقة بها (بنود الناتج البنكي الصافي، بنود أعباء الاستغلال العامة)

البند : 14 استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة

يشتمل هذا البند خصوصا على:

- استرجاعات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية، بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها.
- استرجاعات المؤونات على الأموال للمخاطر المصرفية العامة.

- استرجاعات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة.
- الإستردادات على الحقوق المهتلكة.

تصنف استرجاعات المؤونات الأخرى في البنود الملحقة (بنود الناتج البنكي الصافي، بنود أعباء الاستغلال العامة)

البند : 15 ناتج الاستغلال

يساوي هذا البند الفرق بين الناتج الإجمالي للاستغلال والبندين 13 و14

البند : 16 أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى

يتضمن هذا البند الأرباح أو الخسائر الصافية على تنازلات الأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالمؤسسة الخاضعة.

البند : 17 العناصر غير العادية (نواتج)

يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية، العناصر غير العادية والتي لا صلة لها بنشاط المؤسسة الخاضعة.

البند : 18 العناصر غير العادية (أعباء)

يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية، العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.

البند : 19 ناتج قبل الضريبة

يساوي هذا البند الفرق بين ناتج الاستغلال والبنود 16 و 17 و18

البند : 20 ضرائب على النتائج وما يماثلها

يشمل هذا البند العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح.

البند : 21 الناتج الصافي للسنة المالية

يسجل هذا البند الربح أو الخسارة للسنة المالية.

6. **جدول تدفقات الخزينة**

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية قاعدة لتقييم مدى قدرة البنوك والمؤسسات المالية على توليد أموال الخزينة وكذا معادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة حيث تشمل هذه الأخيرة على الأموال في الصندوق و الودائع عند الاطلاع، وتعتبر معادلاتها أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الآجل القصيرة البالغة السيولة، التي تعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها. والشكل التالي يغرض نموذج جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم : نموذج جدول تدفقات الخزينة

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى			
4	**+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى**			
5	**+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار**			
6	**+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل**			
7	+/- حركات أخرى			
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة التصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2إلى 7)**			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية			
13	- الضرائب المدفوعة			
14	**= انخفاض/ (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية** (إجمالي العناصر 9 إلى 13)			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي** (إجمالي العنصرين 8، 1 و14) (أ)			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار** (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)			
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين			
21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل** (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج)			
23	**تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)**			
24	**ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
	أموال الخزينة ومعادلاتها			
25	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح** (إجمالي العنصرين 26 و27)			

26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)			
27	حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
28	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال** (إجمالي العنصرين 29 و30)			
29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)			
30	حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
31	صافي تغير أموال الخزينة			

المصدر: نظام رقم 09-05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة في 29 ديسمبر 2009.

3. جدول تغير الأموال الخاصة

جدول رقم :(7) نموذج جدول تغير الأموال الخاصة
بآلاف دج

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن - 2						
أثر تغيرات في الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن - 2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية ن -1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن - 1						
أثر تغيرات في الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن - 1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						

عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: نظام رقم 09-05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة في 29 ديسمبر 2009.

7. **ملحق الكشوف المالية** : يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية، لأنها تقدم معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيد لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن ما يلي:

-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛

-مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛

-المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛

-المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

يجب ألا يشمل ملحق الكشوف المالية إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك و وضعيتها ونتيجتها، وأيضا يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم.

كما يجب على كل حساب من حسابات الميزانية وخارج الميزانية، وحسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة، ويجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية:

المذكرة :1 القواعد و الطرق المحاسبية.

المذكرة :2 المعلومات المتعلقة الميزانية

المذكرة :3 المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية.

المذكرة :4 المعلومات المتعلقة بحساب النتائج.

المذكرة :5 المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة.

المذكرة :6 المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة.

المذكرة :7 المعلومات المتعلقة بالفروع والم ؤسسات المشتركة و الكيانات المشاركة.

المذكرة :8 تسيير المخاطر.

المذكرة :9 معلومات متعلقة برأس المال.

المذكرة : 10 الفوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين.

المذكرة : 11 المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.